جريمة الشرف وموقف الشرع منها

الدكتور/ عثمان بن محمد الصديقي
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض- السعودية

المقدمة:

الحمد لله المحمود على كل حال، ذو العظمة والكبرياء والجلال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعالى عن الشركاء والنظراء والأمثال، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبد الله ورسوله خير نبي أرسل إلى كل الأجيال، صلوات الله وسلامه عليه وعلى الصحب والآل، أما بعد :

فإن الناس تكمن قوتهم وعزتهم في تمسكهم بدينهم، وتمسكهم بكتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم فهما العصمة للأمة والحافظ لها من الضياع والانحطاط، ومهما ضيعوا كتاب ربهم وسنة نبيهم عاشوا في جاهلية هي أشد من الجاهلية الأولى.

ولقد جاء الإسلام بحفظ الضروريات الخمس الدين والنفس والمال والعقل والنسل، ومن حفظ النسل حفظ العرض الذي يعتبر كذلك من أهم الأمور التي حافظ عليها ديننا الحنيف، ولذلك حرم الإسلام الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وحرم الزنا، وحرم اللواط، وامتدح الله عباده المؤمنين بأنهم يحفظون فروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم في غير ما آية.

ولكن الجرائم في المجتمع قد تحدث، ولقد حدثت في عهد خير البرية كذلك، فقد حدث في عهده صلى الله عليه وسلم الزنا وشرب الخمر والقذف والحرابة

والسرقة، فجاءت التشريعات النبوية في القضاء عليها والحد منها بإقامة الحدود والتعزيرات، التي لو طبقتها بلدان المسلمين لكانت خير معين لهم في القضاء على الجرائم التي تعاني منها مجتمعاتهم، بدل أن يطبقوا قوانين وضعية من وضع البشر، قوانين مترجمة من وضع الغرب في تنفيذ الحدود والتي تخالف شريعتنا الغراء.

فالإسلام قد حفظ الحقوق في حال الاعتداء والجريمة في مسائل العرض، ففي الحفاظ على العرض مثلا واتهام المرء في ارتكابه لفاحشة دونما بينة شرع حد القذف صيانة للأعراض، وفي جريمة الزنا بامرأة قد تكون بنتا أو أختا أو أما أو زوجة أو قريبة لشخص آخر قد حفظ الإسلام حق المعتدى عليه بإقامة حد الزنا بجلده مائة إن كان غير محصن، ورجمه حتى الموت إن كان محصنا، وما ذلك إلا لتحفظ الحقوق وأن يبقى المجتمع قويا متماسكا مرجعهم في ذلك الشرع الحكيم لا الأعراف والعادات والتقاليد.

المبحث الأول:

- المطلب الأول: تعريف الجريمة لغة واصطلاحا.
- المطلب الثاني: تعريف القتل العمد لغة واصطلاحا.
- المطلب الثالث: أنواع القتل وبيان ما يترتب على كل نوع في الجملة.
- المطلب الرابع: الدافع على القتل وما يترتب عليه.
- المطلب الخامس: تعريف الشرف وبيان المقصود منه.

المبحث الثاني:

- المطلب الأول: تعريف الزنا، وبيان حرمته في الشريعة الإسلامية والأديان السماوية.
- المطلب الثاني: طرق ثبوت الزنا.
- المطلب الثالث: بيان حد الزنا في الشريعة الإسلامية.
- المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الزنا.
- المطلب الخامس: تطبيق حد الزنا ومن يقيمه.

المبحث الثالث:

- المطلب الأول: الاعتداء على العرض والشرف وحكم الصيال فيه.
- المطلب الثاني: الاعتداء على العرض والشرف دون ارتكاب الزنا.
- المطلب الثالث: ضابط تعزير المرأة وتأديبها في الشرع من زوجها أو ولي أمرها.

المبحث الرابع:

- المطلب الأول: جرائم قتل الشرف في قانون العقوبات ونقده.
- المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على جرائم الشرف.
- المطلب الثالث: نماذج وقصص من جرائم الشرف.

الخاتمة:

- وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول : في تعريف الشرف :

المطلب الأول: تعريف جريمة الشرف لغة واصطلاحا.

أولا : تعريف الجريمة :

الجريمة لغةً: من الجُرْمِ بالضم أي: التعدّي، والجُرْمُ: الذنب، وجمعها: أجْرَامٌ، وجُروم، كلاهما جمعان للجُرْمِ. وأما الجريمة فجمعها: الجرائم، وقد جَرَمَ يَجْرِمُ جَرْمَاً واجترم وأجْرَمَ فهو مُجْرِمٌ وجَرِيمٌ.

وفي الحديث: "أعظم المسلمين جُرْماً من سأل عن شيءٍ لم يحرَّم فحرم من أجل مسألته"[1]؛ والجرم هنا: الذنب.

وتَجَرّم عليَّ فلان أي ادّعى ذنباً لم أفعله.

قال الشاعر:

تَعُدُّ عليَّ الذَّنبَ إن ظفرت به وإلاّ تجد ذنباً عليّ تجرَّمُ.

وجرم إليهم وعليهم جريمة وأجرم: جنى جناية، وجَرُمَ إذا عظم جُرْمُهُ أي أذنب. وجَرَمَ جَرْمَاً: أذنب كَأجْرَمَ واجْتَرَمَ فهو مُجْرِمٌ وجَرِيمٌ وجَرَمَ لأهله: كَسَبَ لهم يقال: خرج يَجْرِمُ لأهله؛ ويجرم أهله أي يطلب ويحتال كاجترم[2].

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

ثانيا: تعريف الشرف :

الشرف لغةً: هو الحسب بالآباء، شَرُفَ يَشْرُفُ شَرَفَاً وشُرْفَةً وشَرْفَةً وشَرَافَةً، فهو شريف، والجمع: أشراف، وشرفاء.



والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء، ويقال: رجلٌ شريف، ورجلٌ ماجد: له آباءٌ متقدمون في الشرف. والحسب والكرم يكونان وإن لم يكن له آباءٌ لهم شرف.

والشرف محرّكة: العلو والمكان العالي[3].

أما المقصود بجريمة الشرف اصطلاحا، فهو قيام ولي المرأة أو بعض محارمها بقتلها أو قتل من تزني معه حال تلبسها بهذا الفعل القبيح، أو لثبوته عليهما.

وذلك دون الرجوع للقاضي ولولي الأمر، وهو الجهة المنوطة بإثبات إصابة الحد وتطبيقه. مما قد يؤدي إلى فوضى في المجتمع وربما قتل الأبرياء بحجة إصابتهم الحد.

المطلب الثاني: تعريف القتل العمد لغة واصطلاحا:

والقتل: فعل يحصل به زهوق الروح، يقال: قتله قتلًا: أزهق روحه والرجل قتيل والمراة قتيل إذا كان وصفًا[4].

ويقال قتله بضرب، أو حر أو سم: أماته[5].

قال البابرتي: إن القتل فعل من العباد تزول به الحياة[6].

قال الجرجاني:

هو فعل يحصل بن زهوق الروح. والقتل العمد: هو تعمد ضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح وعندهما وعند الشافعي: ضربه فصدًا بما لا تطيقه النبية حتى إن ضربه بحجر عظيم أو خشب عظيم فهو عمد، والقتل بالسبب: كحافر البئر وواضع في غير ملكه[7].

وقد اختلف الفقهاء في تعريف القتل العمد فذهب المالكية[8] والشافعية[9] والحنابلة[10] وأبو يوسف ومحمد من الحنفية[11] أن القتل العمد: قصد الفعل والضخص بما يقتل قطعًا أو غالبًا.

أما أبو حنيفة فقال: هو أن يتعمد ضرب المقتول في أي موضع من جسده بآلة التفرق الأجزاء كالسيفن واليطة، والمروة، والنار؛ لأن العمد فعل القلب؛ لأنه القصد، ولا يوقف عليه إلا بدليله، وهو مباشرة الآلة الموجبة للقتل عادة[12].

المطلب الثالث: أنواع القتل وبيان ما يترتب على كل نوع من الجملة.

ينقسم القتل بحسب القصد وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

1- قتل عمد: وهو ما سبق تعريفه.

ويترتب عليه ما يلي:

أ- الدية. وفيها تفصيل كبير ليس هذا بابه.

ب- الكفارة. ذهب إلى ذلك الشافعية؛ لأن الحاجة إلى التكفير في العمد أمس منها إليه في الخطأ، فكان أدعى إلى إيجابها[13].

أما جمهور الفقهاء فذهبوا إلى عدم وجوب الكفارة في القتل العمد، لأن القتل العمد كبيرة محضة، وفي الكفارة معنى العبادة، فلا يناط بها[14].

جـ- القصاص:

أجمع الفقهاء على وجوب القصاص للقود إذا كان المقتول حرًا مسلمًا مكافئا للقاتل قال ابن قدامة: لا نعلم بينهم في وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان إذا اجتمعت شروطه خلافًا[15] ولو أدلة الكثرة.

منها قوله تعالى: ﴿**كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد**﴾ الآية [البقرة: 178]. اهـ.

د- الإثم في الآخرة:

لا خلاف أن التأثيم في القتل واقع، لقوله تعالى: ﴿**ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه**﴾ [النساء: 93]. وروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ: ((إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا))[16].

هـ- الحرمان من الوصية:

وهذا على خلاف في ذلك، فالمالكية[17] والأشهر عن الشافعية[18] وبعض الحنابلة[19] اختاروا جواز الوصية للقاتل لأن الهبة له لصح، فصحت الوصية له كالذمي.

وذهب الحنفية[20] ومقابل الأشهر عند الشافعية[21] والبعض من الحنابلة[22] إلى عدم جواز الوصية له، وبه قال الثوري[23]، لأن الوصية أجريت مجرى الميراث فيمنعها ما يمنعه.

2- القتل شبه العمد:

وهو تعمد شخص ضرب آخر بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح وهو قصد ضرب الشخص عدوانا بما لا يقتل غالبًا كالسوط والعصا[24] ويترتب عليه ما يلي:

أ- الدية: تكون الدية في القتل شبه العمد مغلظة.

ب- الكفارة[25].

3- **القتل الخطأ**: هو تقل وقع دون قصد الفعل والشخص أو دون قصد أحدهما[26].

ويترتب عليه ما يلي:

أ- وجوب الدية والكفارة. قال تعالى: ﴿**ومن قتل مؤمنا خطئًا فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله**﴾ [النساء: 92] وهو اتفاق بين الفقهاء على الدية[27] وخلاف في الكفارة.

جـ: الحرمان من الميراث.

وفيه خلاف كبير بين الفقهاء[28]، اعتمادًا على قوله ﷺ: ((**القاتل لا يرث**))[29].

المطلب الرابع: الأحكام الشرعية المترتبة على جريمة الشرف.

اختلف الفقهاء في الزوج إذا وجد رجلاً يزني بامرأته على قولين:

القول الأول: أنه لا يقتله.

وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية[30]، والشافعية[31]، والحنابلة[32].

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة، والآثار، والمعقول:

أولاً: السنة :

1. عن أبي هريرة أن سعد بن عبادة الأنصاري قال: يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقتله؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا، قال سعد: بلى والذي أكرمك بالحق. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسمعوا إلى ما يقول سيدكم[33].

2. وعن أبي هريرة أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله إن وجدت مع امرأتي رجلا أأمهله حتى آتى بأربعة شهداء؟ قال نعم[34].



3. عن أبي هريرة قال: قال سعد بن عبادة: يا رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلا لم أمسه حتى آتى بأربعة شهداء؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، قال: كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه لغيور وأنا أغير منه والله أغير منى[35].

4. وعن المغيرة بن شعبة قال: قال سعد بن عبادة: لو رأيت رجلا مع امرأتي لضربته غير مصفح عنه. فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أتعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا أغير منه والله أغير منى، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا شخص أحب إليه المدحة من الله من أجل ذلك وعد الله الجنة[36].

5. عن بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه[37].

قال النووي -بعد رواية حديث سعد-: قال الماوردي وغيره: ليس قوله هو رداً لقول النبى صلى الله عليه وسلم ولا مخالفة من سعد بن عبادة لأمره صلى الله عليه وسلم وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته واستيلاء الغضب عليه فإنه حينئذ يعاجله بالسيف وإن كان عاصيا[38].

وقال ابن حجر: وحكى القرطبي في ((المفهم)) عن بعض أهل المعاني إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا أحد أحب إليه العذر من الله" عقب قوله: "لا أحد أغير من الله" منبهاً لسعد بن عبادة على أن الصواب خلاف ما ذهب إليه ورادعاً له عن الإقدام على قتل من يجده مع امرأته، فكأنه قال: إذا كان الله مع كونه أشد غيرة منك يحب الإعذار ولا يؤاخذ إلا بعد الحجة فكيف تقدم أنت على القتل في تلك الحالة؟![39]

ثانياً: الآثار :

1- عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أهل الشام يقال له ابن خيبري وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلهما فرفع إلى معاوية فأشكل عليه القضاء في ذلك فكتب إلى أبي موسى أن سل عليا في ذلك؛ فسأل أبو موسى علياً، فقال: إن هذا لشيء ما هو بأرضنا عزمت عليك لتخبرني فأخبره، فقال علي: أنا أبو حسن إن لم يجيء بأربعة شهداء فليدفعوه برمته[40].

2- وعن سلمة قال: رُفع إلى مصعب رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله؛ فأبطل دمه[41].

3- وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الرجل يجد على امرأته رجلاً فيقتله قال أيهدر دمه؟ قال: ما من أمر إلا بالبينة. قلت: إذا شهد عليه أنه رآني في أهلي؟ قال: وإن أشهد لا أمر إلا بالبينة[42].

4- وعن علقمة عن عبد الله قال: بينا نحن ليلة المسجد في المسجد إذ جاء رجل فقال: لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتله قتلتموه أو تكلم به جلدتموه لأذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فأتاه فذكر ذلك، فسكت عنه، فنزلت آية اللعان، فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقرأها عليه، فجاء الرجل بعد يقذف امرأته فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما، وقال: عسى أن تجيء به أسود جعدا فجاءت به أسود جعداً[43].

ثالثاً المعقول:

واستدلوا بالمعقول فقالوا:

إن الغيرة لا تبيح للغيور ما حُرِّم عليه، وأنه يلزمه مع غيرته الانقياد لحكم الله ورسوله وأن لا يتعدى حدوده فالله ورسوله أغير.

القول الثاني: أنه يقتله.

وهو ما ذهب إليه الحنفية[44].

قال الزيلعي: وسُئل الهندواني عن رجل وجد رجلا مع امرأة يحل له قتله قال: إن كان يعلم أنه ينزجر بالصياح والضرب بما دون السلاح لا، وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل له القتل، وإن طاوعته المرأة حلّ له قتلها أيضاً وفي ((المنية)) رأى رجلا مع امرأة يزني بها أو مع محرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا [45].

وقال ابن عابدين: قوله بما في ((البزازية)) وغيرها، أي كـ((الخانية)) ففيها لو رأى رجلا يزني بامرأته أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه. اهـ.

قوله: فيحمل على المقيد أي يحمل قول ((المنية)) قتلهما جميعاً على ما إذا علم عدم الانزجار بصياح أو ضرب.

قلت: وقد ظهر لي في ((التوفيق)) وجه آخر وهو أن الشرط المذكور إنما هو فيما إذا وجد رجلاً مع امرأة لا تحل له قبل أن يزني بها؛ فهذا لا يحل قتله إذا علم أنه ينزجر بغير القتل سواء كانت أجنبية عن الواجد أو زوجة له أو محرما منه أما إذا وجده يزني بها فله قتله مطلقا ولقد قيد في المنية بقوله وهو يزني وأطلق قوله قتلهما جميعا وعليه فقول ((الخانية)) الذي قدمناه آنفا فصاح قيد ويدل عليه أيضا عبارة ((المجتبى)) الآتية ثم رأيت في جنايات ((الحاوي)) للزاهدي ما يؤيده أيضاً حيث قال: رجل رأى رجلاً مع امرأة يزني بها أو يقبلها أو يضمّها إلى نفسه وهي مطاوعة فقتله أو قتلهما لا ضمان عليه، ولا يحرم من ميراثها إن أثبته بالبينة، أو بالإقرار[46].

إلاّ أنّ الفقهاء اختلفوا في البيّنة:

على قولين:

الأول: إنّها أربعة شهداء، تبعاً للأخبار السّابقة، وهو قول الجمهور.

لخبر علي، ولما روى أبو هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم.

الثاني: أنه يكفي شاهدان لأن البينة تشهد على وجوده على المرأة وهذا يثبت بشاهدين وإنما الذي يحتاج إلى الأربعة الزنا وهذا لا يحتاج إلى إثبات الزنا فإن قيل فحديث عمر في الذي وجد مع امرأته رجلا ليس فيه بينة وكذلك روي أن رجلا من المسلمين خرج غازيا وأوصى بأهله رجلا فبلغ الرجل أن يهوديا يختلف إلى امرأته فكمن له حتى جاء فجعل ينشد:

وأشعث غره الإســـــلام منى	خلوت بعرســـــــه ليل التمام
أبيت على ترائبـــــها ويضحى	على جرداء لاحقة الحـــــــزام
كأن مواضع الرتـــــلات منها	فئام ينهضـــــــــون إلى فئـام

فقام إليه فقتله فرفع ذلك إلى عمر فأهدر دمه ولم يطالب.

فالجواب: إن ذلك ثبت عنده بإقرار الولي وإن لم تكن بيّنة، فادعى علم الولي بذلك فالقول قول الولي مع يمينه(47).

فإن لم يكن هناك بينة:

قال أبو إسحاق الشيرازي: فإن ادّعى أنه قتله لذلك وأنكر الولي ولم يكن بينة،لم يقبل قوله، فإذا حلف الولي حكم عليه بالقود(4 8).

وقال النووي: فإن لم يكن بينة حلف ولي القتيل على نفي العلم بما يقوله ومكّن من القصاص. ولو كان للقتيل وارثان فحلف أحدهما ونكل الآخر حلف القاتل للآخر وعليه نصف الدية للحالف وإن كان أحدهما بالغا والآخر صغيرا وصله البائع لم يقبض حتى يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وإن أخذ البالغ نصف الدية حكى الروياني أنه يؤخذ للصغير أيضا فإذا بلغ حلف فإن نكل وصله القاتل رد عليه ما أخذ ولو أقر الورثة أن مورثهم كان معها تحت ثوب يتحرك تحرك المجامع وأنزل ولم يقروا بما يوجب الحد لم يسقط القصاص وإن أقروا بما يوجبه وقالوا كان بكرا فالقول قولهم وعلى القاتل البينة بالحصان[49].

واختلفوا فيما إذا قتله على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يُقتل به:

قال الشافعي رحمه الله: فإذا وجد الرجل مع امرأته رجلاً فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما ثيبان معا فقتلهما أو أحدهما لم يُصدّق وكان عليه القود أيّهما قتل إلا أن يشاء أولياؤه أخذ الدية أو العفو50.

وقال ابن عبد البر: ولا خلاف علمته بين العلماء فيمن قتل رجلا ثم ادّعى أنه إنما قتله لأنه وجده مع امرأته بين فخذيها ونحو ذلك من وجوه زناه بها، ولم يعلم ما ذكر عنه إلا بدعواه؛ أنه لا يقبل منه ما ادعاه، وأنه يُقتل به إلا أن يأتي بأربعة شهداء يشهدون أنهم رأوا وطأه لها، وإيلاجه فيها، ويكون مع ذلك محصناً مسلماً بالغاً أو من يحل دمه بذلك، فإن جاء بشهداء يشهدون له بذلك نجا وإلا قُتل، وهذا أمر واضح لو لم يجيء به الخبر لأوجبه النظر لأن الله حرّم دماء المسلمين تحريماً مطلقاً، فمن ثبت عليه أنه قتل مسلماً فادعى أن المسلم قد كان يجب قتله لم يقبل منه رفعه القصاص عن نفسه حتى يتبين ما ذكر وهكذا كل من لزمه حق لآدمي لم يقبل قوله في المخرج منه إلا ببينة تشهد له بذلك51.

وقال النووي: وإن اندفع -الزاني- بضرب غيره، ثم قتله لزمه القصاص إن لم يكن الزاني محصناً فإن كان فلا قصاص على الصحيح52.

القول الثاني: أن عليه الدية إن كان المقتول بكراً:

وهو ما ذهب إليه ابن القاسم من المالكية.

قال ابن القاسم في هذه المسألة: لو كان المقتول بكراً حدّه الجلد فقتله ثم أتى بأربعة شهداء أنهم رأوا ذلك كالمرود في المكحلة، قال: يُستحب في هذا أن تكون الدية على القاتل في ماله يؤديها إلى أولياء المقتول(53).

القول الثالث: أنه لا شيء عليه:

قال أبو إسحاق الشيرازي: وإن وجد رجلا يزنى بامرأته ولم يمكنه المنع إلا بالقتل فقتله لم يجب عليه شيء فيما بينه وبين الله عز وجل لأنه قتله بحق(54).

وقال النووي: إذا وجد رجلاً يزني بامرأته أو غيرها لزمه منعه ودفعه فإن هلك في الدفع فلا شيء عليه.

وذكر ابن عبد البر أن الذين ذهبوا لعدم قتله احتجوا ببعض الآثار منها:

1. حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع عن سفيان عن المغيرة بن النعمان عن هانئ بن حزام زاد فيه يحيى بن آدم عن مالك بن أنس عن هانئ بن حزام أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلها فكتب فيه إلى عمر فكتب فيه عمر كتابين كتاب في العلانية يقتل وكتاب في السر تؤخذ الدية(55).
2. واعترض عليه بما قاله ابن عبد البر من وجهين:
3. أولاً: أن مثل هذا لا يصح عن عمر، ولم تكن في أخلاقه المداهنة في دين الله.

4. ثانياً: بأنه حديث ضعيف، وذلك لأن فيه هانئ بن حرام أو حزام، وهو مجهول.

5. وعن الشعبي قال: كان رجلان أخوان من الأنصار يقال لأحدهما: أشعث؛ فغزا في جيش من جيوش المسلمين قال: فقالت امرأة أخيه لأخيه: هل لك في امرأة أخيك معها رجل يحدثها فصعد فأشرف عليه وهو معها على فراشها وهي تنتف له دجاجة وهو يقول:

وأشعث غره الإسلام مني خلوت بعرسه ليل التمام

أبيت على حشاياها ويمسي على دهماء لاحقة الحزام

كأن مواضع الربلات منها تمام قد جمعن إلى تمـــامي

قال: فوثب إليه الرجل فضربه بالسيف حتى قتله ثم ألقاه فأصبح قتيلاً بالمدينة.

فقال عمر: أنشد الله رجلاً كان عنده من هذا علم إلا قام به، فقام الرجل فأخبره بالقصة، فقال: سحق وبعد(56).

واعترض عليه بما قاله ابن عبد البر: أن هذا خبر منقطع، وليس فيه شهادة قاطعة على معاينة القتل ولا إقرار القاتل فلا حجة فيه.

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان ينكر أن يكون عمر أهدر دمه إلا بالبينة؛ قال ابن جريج وقال عطاء: لا إلا بالبينة. وقد جاء عن عمر في رجل وجد رجلا في داره ملفوفا في حصير بعد العتمة أنه ضربه مائة جلدة. وأصبح ما في هذا ما قاله علي رضي الله عنه: إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته، وهو معنى حديث النبي ﷺ وقوله في ذلك: لا إلا بالبينة وعلى هذا جمهور الفقهاء(57).

6. وذكر عبد الرزاق عن الثوري قال: إذا قطع رجل يد السارق أو قتل الزاني قبل أن يبلغ السلطان فعليه القصاص وليس على الزاني ذلك قد أخذ منهما الذي كان عليهما[58].

7. وقال معمر عن الزهري فيمن افتات على السلطان في حد: ولا يقتل[59].

وقال ابن قدامة في ((الكافي)): ولو وجد رجل رجلا يزني بامرأته فقتلهما لم يضمنهما[60].

وقال في ((المغني)): فلا قصاص عليه ولا دية.

وإذا كانت المرأة مطاوعة فلا ضمان عليه فيها، وإن كانت مكرهة فعليه القصاص.

وذلك لما روى سعيد بإسناده عن إبراهيم أن قوما قالوا لعمر: يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا مع امرأته فقال عمر: ما يقول هؤلاء؟ قال: ضرب الآخر فخذي امرأته بالسيف فإن كان بينهما أحد فقد قتله، فقال له عمر: ما تقول؟ قالوا: ضرب بسيفه فقطع فخذي المرأة فأصاب وسط الرجل فقطعه باثنين، فقال عمر: إن عادوا فعد، إلا أن تكون المرأة مكرهة فلا يحلّ قتلها، وإن قتلها ضمنها لأنه قتلها بغير حق[61].

وقال البهوتي: وإذا وجد رجلاً يزني بامرأته فقتلهما فلا قصاص عليه ولا دية رواه سعيد عن عمر إلا أن تكون المرأة مكرهة فعليه القصاص، ويأثم لسقوط الحد عليها بالإكراه فهي معصومة، هذا إذا كانت بيّنة؛ أنه وجده يزني بها أو صدّقه الولي على ذلك وإلا، أي وإن لم تكن بينة ولم يصدقه الولي فعليه الضمان في الظاهر لأن الأصل العصمة، وأما في نفس الأمر إن كان صادقا فلا قصاص عليه[62].

وقال الزيلعي: وسُئل الهندواني عن رجل وجد رجلا مع امرأة يحل له قتله قال: إن كان يعلم أنه ينزجر بالصياح والضرب بما دون السلاح لا، وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل له القتل، وإن طاوعته المرأة حلّ له قتلها أيضاً وفي ((المنية)) رأى رجلا مع امرأة يزني بها أو مع محرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا [63].

وقال ابن عابدين: قوله بما في ((البزازية)) وغيرها، أي كـ((الخانية)) ففيها لو رأى رجلا يزني بامرأته أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه. اهـ.

قوله: فيحمل على المقيد أي يحمل قول ((المنية)) قتلهما جميعا على ما إذا علم عدم الانزجار بصياح أو ضرب.

قلت: وقد ظهر لي في ((التوفيق)) وجه آخر وهو أن الشرط المذكور إنما هو فيما إذا وجد رجلاً مع امرأة لا تحل له قبل أن يزني بها فهذا لا يحل قتله إذا علم أنه ينزجر بغير القتل سواء كانت أجنبية عن الواجد أو زوجة له أو محرما منه أما إذا وجده يزني بها فله قتله مطلقا ولقد قيد في المنية بقوله وهو يزني وأطلق قوله قتلهما جميعا وعليه فقول ((الخانية)) الذي قدمناه آنفا فصاح قيد ويدل عليه أيضا عبارة ((المجتبى)) الآتية ثم رأيت في جنايات ((الحاوي)) للزاهدي ما يؤيده أيضاً حيث قال: رجل رأى رجلاً مع امرأة يزني بها أو يقبلها أو يضمها إلى نفسه وهي مطاوعة فقتله أو قتلهما لا ضمان عليه، ولا يحرم من ميراثها إن أثبته بالبينة، أو بالإقرار [64].

فرع:

قال ابن عابدين: ولو رأى رجلا مع امرأة في مفازة خالية، أو رآه مع محارمه هكذا، ولم ير منه الزنا ودواعيه، قال بعض المشايخ: حلّ قتلهما، وقال بعضهم:

لا يحلّ حتى يرى منه العمل أي الزنا ودواعيه ومثله في ((خزانة الفتاوى)) اهـ[65]

فرع: من قتل رجلاً وادّعى أنه وجده مع امرأته فأنكر وليه:

قال ابن قدامة: وإذا قتل رجلاً وادّعى أنه وجده مع امرأته فأنكر وليه فالقول قول الولي.

وذلك من وجهين:

الوجه الأول: لما روي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن رجل دخل بيته فإذا مع امرأته رجل فقتلها وقتله قال علي إن جاء بأربعة شهداء وإلا فليعط برمته.

الوجه الثاني: لأن الأصل عدم ما يدعيه فلا يسقط حكم القتل بمجرد الدعوى.

المبحث الثاني: في ثبوت الزنا :

المطلب الأول: تعريف الزنا.

الزنا يمد ويقصر: زنى الرجل يزني زناً، مقصور، وزناء ممدود وكذا المرأة، وزانى مزاناة وزنى كزنى.

ومنه قول الأعشى: (إما نكاحًا وإما أزنّ) يريد: أزني.

وحكى ذلك بعض المفسرين للشعر وزانى مزاناة وزناء بالمد عن اللحياني، وكذلك المرأة أيضًا وأنشد:

أما الزناء فإني لست قاربه والمال بيني وبين الخمر نصفان

والمرأة تزاني مزاناة وزناء أي: تباغي. قال اللحياني: الزنى مقصور لغة أهل الحجاز. قال الله تعالى: ﴿ولا تقربوا الزنا﴾ [الإسراء: 323] بالقصر والنسبة إلى المقصور زنوي. والزناء ممدود لغة أهل تميم[66].

قال الإمام القرطبي: كان الزنى في اللغة معروفًا قبل الشرع مثل اسم القتل والسرقة وهو اسم لوطء الرجل امرأة في فرجها من غير نكاح ولا شبهة نكاح بمطاوعتها. أو هو إدخال فرج في فرج مشتهى طبعًا محرم شرعًا[67].

وقال الإمام الرازي: الزنى عبارة عن إيلاج فرج في فرج مشتهى طبعًا محرم قطعًا[68].

المطلب الثاني: حكم الزنا.

الزنا حرام في الإسلام، وتحريمه معلوم في الدين بالضرورة، وهو من الكبائر العظام[69].

وإليك أدلة ذلك:

1- قال تعالى: ﴿**ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا**﴾ [الإسراء: 32].

2- قال تعالى: ﴿**والذين لا يدعون مع الله إلها آخر، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما**﴾ [الفرقان: 86- 69].

3- قال تعالى: ﴿**الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة**﴾[النور: 2].

4- ما روي عن أبي هريرة رَضِي الله عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: ((ولا يزني الزناة حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن))[70].

5- ولأن إيجاد النسل وحفظه من المصالح الضرورية التي تحرص الشريعة الإسلامية على تحقيقها، وقد شرعت النكاح وسيلة لإيجاد النسل وحرمت الزنا وعاقبت عليه حفظًا للنسل من اختلاط المياه والأنساب، فيعدم النسل أو يضيع ولا يوجد من يرعاه؛ لأن ولد الزني منبوذ لا يجد أبًا يحميه ولا أمًا تربيه.

وما من مجتمع تشيع فيه الفاحشة إلا إذا كان ذلك إيذانًا بخراب البيوت، وتفكك العائلة وتدهور الأخلاق، وظهور العلل والأمراض التي لم تكن في القدامى من المجتمعات ومن ثم هلاك الأمة[71].

المطلب الثالث: طرق ثبوت الزنا.

يثبت الزنا بأربعة أشياء:

أ/ الشهادة :

أجمع الفقهاء على ثبوت الزنى بالشهادة وأن لا يثبت إلا بشهادة أربعة رجال[72]؛ لقوله تعالى: ﴿**واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم**﴾ [النساء: 15] وقوله: ﴿**والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة**﴾ [النور: 4]، وقوله تعالى: ﴿**لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون**﴾ [النور: 13].

وقد روي عن أبي هريرة أن سعد بن معاذ قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إن وجدت مع امرأتي رجلًا أأمهله حتى آتي بأربعة شهداء، فقال النبي ﷺ ((**نعم**))[73].

ب- الإقرار:

اتفق جميع الفقهاء أيضًا على ثبوت الزنا بالإقرار؛ لأن النبي ﷺ رجم ماعزًا والغامدية بإقرارها[74] على تفصيل في صفة الإقرار وعدمه[75].

جـ- القرائن:

المراد بالقرائن الأمارات والعلامات التي يستدل بها على وجود شيء أو نفيه وأدلة ذلك ما يلي:

في قصة يوسف عليه السلام قال تعالى: ﴿**واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر وألفيا سيدها إلى الباب**﴾ [يوسف: 25- 28]. فتوصل زوج المرأة بشق قميص يوسف من دبر على صدقة وكذب زوجته فيما ادعته[76].

وأن النبي ﷺ ملتقط اللقطة أن يدفعها إلى واصفها، وهذا يدل على أن ﷺ اعتبر وصف الواصف لها قائمًا مقام البينة[77].

تتمتان:

الأولى: ظهور الحمل:

ذهب الحنفية[78] والشافعية[79] والحنابلة[80] إلى عدم ثبوت حد الزنا بظهور الحمل في امرأة لا زوج لها وأنكرت الزنا؟ لجواز أن يكون من وطء شبهة أو إكراه.

والحد يدرأ بالشبهة، وقد روى سعيد بن المسيب أن امرأة رفعت إلى عمر ليس لها زوج وحملت، وسألها عمر فقالت: إني امرأة ثقيلة الرأس وقع على رجل وأنا نائمة فما استيقظت حتى فزع فدرأ عنها الحد[81].

وعارض ذلك المالكية وإلى ثبوت حد الزنا بالحمل[82].

الثانية: اللعان:

ذهب المالكية[83] والشافعية[84] إلى ثبوت حد الزنا باللعان وذهب الحنفية[85] والحنابلة[86] إلى أن المرأة إذا امتنعت عن اللعان لا حد عليها.

المطلب الرابع: بيان حد الزنا في الشريعة الإسلامية.

أ/ الجلد والتغريب:

أجمع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة جلدة ورجم المحصن الثيب، ولم يخالف في الرجم إلا الخوارج وبعض المعتزلة

وزاد آخرون التغريب سنة مع الجلد، وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عمر وابن مسعود. وإليه ذهب عطاء وطاوس والثوري وابن أبي ليلى وإسحاق وأبو ثور[87].

وعارض الحنفية وجوب التغريب وجوزوه[88] واستدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾ [النور: 2] وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: ((خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم))[89].

ب- الرجم

قال النووي: وأجمع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة، ورجم المحصن وهو الثيب، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه بأنهم لم يقولوا بالرجم[90].

ودليل ذلك ما سبق في أدلة الجلد للبكر والتغريب سنة ويزاد عليه ما روي عن عبد الله بن مسعود: ((**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله لا الله وأني**

رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة))[91].

المطلب الخامس: الآثار المترتبة على الزنا:

أ/ على مستوى المجتمع:

1- كثرة الشباب الشارد السارد في الشهوة، والمخمور في الحشيش والخمر والأفيون.

2- وجود الجيل المحلل المائع عقليا وجسيما وخلقيا ونفسيا.

3- انتشار عصابات القتل والخطف والاغتصاب الجنسي.

4- كثرة عصابات للتهريب للمخدرات كالحشيش والأفيون.

5- ظهور تجار الشهوات والغرائز، وبيع الفتيات وتأجير البغايا، حتى الأطفال لم يسلموا من هذا الأمر في وقتنا الحاضر.

6- كثرة عصابات من الأطباء والحامين والحكام ورجال القانون لتغطية الجرائم، وهضم الحقوق لقاء الرشوة بالجنس والمال.

7- وجود نواد علنية للعراة يتعرى فيها روادها من كل رداء للفضيلة بلا حياء أو خجل.

8- وجود دور مرخصة منتشرة هنا وهناك لتأجير العاهرات، ولقد ثبت بما لا يقبل الشك أن الزنا هو السبيل الوحيد للتجسس على الوطن عن طريق النساء الزانيات.

9- وجود أفواج من المومسات يحترفن الزنا للعيش الكفاف.

10- وجود كتب الجنس ومجلات العري، وكباريهات الرقص والمجون.

11- انتشار الأغاني الفاحشة والموسيقى الراقصة المثيرة والمسرحيات الآثمة المهيجة للشهوات.

12- أفواج من المتشبهين بالحيوانات والخنافس، واللادينين، والإباحيين المستهترين الذين ينكرون كل فضيلة، ويستبيحون كل رذيلة، ويسيرون مع الأهواء والنزوات(92).

13- الذي ينساق وراء اللذة والفاحشة يمرض عقليا، ويمرض جسديا، ويمرض خلقيا ونفسيا، ولا شك أن المريض تضعف قواه، وينحط جسمه، وتنهار عزيمته فلا يستطيع أن ينهض بمسؤوليته على وجها الأكمل، ولا أن يضطلع بواجب على النهج الصحيح(93).

14- قد ثبت علميًا ثبوتا قاطعا لا جدال فيه أن الزنا عظيم الضرر، وأنه أكثر باعث على الترف والسرف والعهر والفجور، وهو مولد الأسباب الموجبة للفساد وانحطاط الأخلاق.

وعلى هذا فإن الإسلام قد وازن بين الضرر الواقع على المذنب والضرر الواقع على المجتمع، ومن ثم قضى بالحد الفاصل، وهذه هي العدالة المثلى(94).

أما على مستوى الفرد: فقد قال ابن القيم: إن الزنا يجمع خصال الشر كلها من قلة الدين، وذهاب الورع، وفساد المروءة، وقلة الغيرة، فلا تجد زانيًا معه ورع ولا وفاء بعهد ولا صدق في حديث ولا محافظة على صديق ولا غيرة تامة على أهله، فالغدر والخيانة والكذب وقلة الحياء وعدم المراقبة، وعدم الأنفة للحرم، وذهاب الغيرة من قلبه ومن شعبه (فروعه) وموجباتها غضب الرب وإفساد أهله وصحبه، ومنها قلة الهيبة التي تنزع من صدور معارفه، ومنها أن الناس ينظرونه بعين الخيانة، ولا يأمنه أحد على حرمه ولا على ولده ويصبح في نظرهم أحقر شيء بخلاف العفيف فإنه يرزق المهابة(95).



المطلب السادس: تطبيق حد الزنا ومن يقيمه:

قال القرطبي: لا خلاف أن المخاطب بهذا الأمر هو الإمام ومن ناب منابه وقيل: الخطاب للمسلمين؛ لأن إقامة مراسم الدين واجبة على المسلمين، ثم إن الإمام ينوب عنهم إذ لا يمكنهم الاجتماع على إقامة الحدود[96].

قال تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: 2].

قال جمهور الحنفية: ولأن الحد حق الله تعالى، والمقصد منه إخلاء العالم من الفساد، ولهذا لا يسقط بإسقاط العبد، فيستوفيه من هو نائب عن الشرع، وهو الإمام أو نائبه))[97].

قال ابن قدامة: الأصل تفويض الحد إلى الإمام، لأن حق الله تعالى[98].

يقول د/ عبد الكريم زيدان: وحيث إن الأمة الإسلامية لا يمكنها الاجتماع على إقامة الحدود وتنفيذ العقوبات الشريعة عامة، والإمام نائب عنها، وممثل لها ووكيل عنها في تنفيذ ما هي مطالبة به ومسؤولة عنه، فهو الذي يقوم بتنفيذ العقوبات الشريعة المخاطبة هي في إقامتها[99].

إما عن إقامة السيد الحد على عبده أو أمته إذا زنيا، أو قتل الزوجة إذا زنيت فسيأتي تفصيله في هذا البحث إن شاء الله. اهـ.

المطلب السابع: جرائم قتل الشرف في قانون العقوبات ونقده:

الشريعة قضت أن مفاجأة الرجل زوجته مع رجل آخر في ممارسة جنسية تامة لا يسمح له إلا بأمر من أمرين هذا إذا أراد الافتراق عنها: اللجوء إلى القضاء والقيام بإجراءات اللعان، أو طلاقها. كما أن اللعان قد ألغي من قانون العقوبات متداخلا مع قواعد الزنا بشكل عام، ولكنه لم يلغ بشقيه؛ فقد بقيت قواعد نفي

الولد كما سنرى لاحقا، إما الذي ألغي فهو اتهام الزوج زوجته بالزنا وما يستتبعه من إجراءات، وقد أحل المشرع الحديث أحكاما أخرى بدلا عنها ونفصلها كما يلي:

اعتبرت معظم قوانين العقوبات القتل الواقع على الزوجة أو شريكها أو الاثنين معا في حالة مفاجأتها متلبسين بفعل الزنا عذرا مخففا للعقوبة. نص على ذلك المشرع المغربي (المادة 418)، والمصري (المادة 237)، والليبي (المادة 347)، والعراقي (المادة 409).

أما القانون السوري فقد جعل قتل الزوج زوجته حين مفاجأتها متلبسة بفعل الزنا عذرا ((محلا)) أي عافيا من أي عقوبة (المادة 548)، ومثله فعل المشرع اللبناني (المادة 347).

وعدا القانون الجزائري الذي ساوى بين الزوجين في تخفيف العقوبة في هذه الحالة (المادة 279) فإن جميع القوانين جعلت العذر المخفف من حق الزوج فقط، فقتل الزوجة لزوجها أو لشريكته أو الاثنين معا في حالة مفاجأتهما متلبسين بالزنا يعتبر جريمة قتل عادية، وأقصى ما قد تستفيد منه الزوجة هو اعتبار فعلها جريمة عاطفية ومن ثم يؤخذ هذا الدافع بنظر الاعتبار عند تقدير العقوبة.

أن القانون التونسي هو الوحيد الذي لم ينص على الأعذار المخففة، فقد جاء في المادة 207 من قانون العقوبات: ((يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام الزوج القاتل لزوجته أو لمن وجده معها وهما بحالة الوقاع)).

أن علة العذر المخفف للعقوبة والذي وضع لمصلحة الزوج فقط هو الاستفزاز؛ هو هول النظر إلى زوجته بين ذراعي رجل آخر في حالة ممارسة للفعل الجنسي، ولكن هذا الاستفزاز بالذات ألا تشعر به الزوجة حال رؤيتها زوجها يمارس الفعل نفسه مع امرأة أخرى؟ أن الفكرة التي تقف وراء هذا التمييز هو، في

نظري، اعتبار المرأة ملكية للجل بعقد الزواج، أنها جزء من شرفه، وها هي قد ألحقت به عارا لا يغسله إلا الدم ولا يدفعه إلا قتلها ويعبر المشرع لليبي عن هذا الأمر بوضوح؛ فقتل الزوج لزوجته المتلبسة بالزنا هو: ((ردا للاعتداء الماس بشرفه أو بشرف أسرته)).

أن بعض المشرعين لم يقف عند هذا الحد، فالمشرع العراقي والليبي اعتبرا القتل الواقع من الرجل على أحد محارمه (أمه، أخته، حفيدته ..). عذرا مخففا للعقوبة أيضًا إن وجدها متلبسة بحالة الزنا.

أما المشرع السوري ومثله اللبناني فقد ذهب إلى أبعد من هذا بكثير؛ فهو بعد أن جعل قتل الزوج لزوجته أو أحدى محارمه حال رؤيتها متلبسة بالزنا عذرا يعفيه من كل عقوبة، عاد واعتبر قتل الزوجة أو أحدى المحارم عذرا مخففا للعقوبة إن وجدت المرأة في ((حالة مريبة مع آخر)).

أن التصريح بالقتل -إذ لا نستطيع أن نسميه بغير ذلك -هذا منحه القانون للرجل بخفة وكرم متناهيين؛ فالمشرع اللبناني والسوري يستعمل تعبير ((الحالة المريبة))، ما هو تعريفها؟ كيف تبدأ؟ وأين تنتهي؟ واعتبر المشرع العراقي ((وجودهما (الرجل والمرأة) في فراش واحد قرينة قطعية على فعل الزنا، كما اعتبر المشرع المصري وجود رجل في المحل المخصص للحريم قرينة على زناه.

إنه قتل على الظن والشبهة.

وقد رأينا من قبل أن الفقهاء اشترطوا لتحقق فعل الزنا تحقق ما اشترطه الرسول ﷺ فيه: أن يكون عضو الرجل مع عضو المرأة كالميل في المكحلة وكالرشاء في البئر، وكل ما عداه لا يعتبر لعل زنا يوجب الحد.

ويضرب الفقهاء أمثالا: وجود رجل وامرأة في فراش واحد، متعانقين، تحت لحاف واحد، تمتع الرجل والمرأة ببعضهما واجتناب منطقة الفرج والدبر .. كل هذه الوضعيات وغيرها تؤدي إلى توقيع التعزير لا غير، وعقوبة التعزير تتنوع حسب نوعية كل فعل وظرفه، وقد اعتمد الفقهاء في ذلك على سوابق لعمر بن الخطاب رَضِي الله عَنْهُ وعلي بن أبي طالب رَضِي الله عَنْهُ.

وإذا نأتي على قتل شريك المرأة في فعل الزنا نجد أن جمهور الفقهاء، التزموا بالسنة النبوية القاضية بأن الزوج يعاقب بالقتل أو يلزم بدفع الدية إذا قتل، على ما يدعي، شريك زوجته بالزنا إلا إذا جاء بشهداء على ذلك لأنه يجوز لرجل أن يدعو رجلا آخر لدخول بيته لعمل شيء ثم يقتله لضغن (كره وحقد) في نفسه ويقول: وجدته مع امرأتي كذبا. وقد سار الصحابة على فعل الرسول فقد سئل علي رَضِي الله عَنْهُ عن حكم هذه المسألة، فقال إن لم يأت الزوج بأربعة شهداء على ذلك فإنه يقتل.

إن ((جرائم الشرف))، أو على ما تدعى بـ((غسل العار))، عظيمة الضرر وبالغة الخطورة بالنسبة للمرأة وللأسرة وبالتالي المجتمع بأكمله؛ فهي تخلق وتكرس بين الرجل والمرأة علاقة حذرة متوترة يشوبها الخوف والحذر والتكتم، وبكلمة واحدة علاقة مريضة لأن هذه الأحكام تنتج بالضرورة وضعا آخر هو أن الإساءة إلى ((شرف)) العائلة أو الرجل تتعدى فعل الزنا لتشمل كل أوضاع المرأة الحياتية، فكل تصرف أو سلوك لها وفي أي مجال يمكن أن يوصف بأنه إساءة إلى الشرف مما يجعلها تعيش باستمرار حالة من القهر والذل في علاقتها بالرجل إن كان زوجا أو أبا أو أخا .. وبالنتيجة تصبح كما مشلولا، عاجزا غير قادر على أداء دور سوي في الأسرة والمجتمع.

وإذ نأتي على فعل الزنا بالذات، نجد أن بين ما نص عليه القانون وبين ما يجري في الواقع مسافة كبيرة؛ لقد نص القانون على عنصر المفاجأة والتلبس بالزنا مهما تكن مطاطية التعبير الثاني، في حين أن المرأة تقتل لأنها ((سيئة السمعة))، فهناك خفة في سلوكها، أو إشاعات حقيقية أو مختلقة، عن علاقتها برجل ولقائها به، وهي تقتل في الدار أو في الطريق أو أي مكان آخر، وقد ينصب لها ((كمين)) من رجل أو رجال العائلة، وأحيانا يتواطأ رجال القضاء بدءا من الشرطة في مساعدة الجاني وتسهيل أمره، والقصص على ذلك كثيرة في مجتمعاتنا.

قتل نفس بشرية:

جاء في ((صحيح مسلم))، باب اللعان، أن امرأة كانت ((تظهر في الإسلام السوء، أي تسلك سلوكا وتظهر عليها إمارات في أنها بغي تتعاطى الفاحشة، وإنه اشتهر وشاع عنها ذلك، فقال رسول الله ﷺ فيها: ((**لو رجمت أحدا بغير بينة رجمت هذه**))؛ فهذا تحذير منه ﷺ وتأكيد على أن تهمة الزنا خطيرة لا تثبت بالإشاعات وكلام الناس، بل لا بد من دليل أو اعتراف.

وحين لا يحمي القانون جسد المرأة من الاعتداء بتهمة الزنا، فمن البديهي أنه لا يحميها أدبيا ومعنويا بحماية سمعتها، لذا نجد أن اتهام الزوج زوجته بالزنا صراحة أو كناية، قاصدا الفعل حقيقة أو بغرض تحقيرها لا يجعله معرضا لأي عقوبة.

نقل: أن مشرعينا وقعوا في فخ اختاروه بأنفسهم؛ ذلك أن النصوص القانونية المتعلقة بالزنا قد ألغيت، جملة وتفصيلا، من قانون العقوبات الفرنسي بقانون رقم 75- 617 الصادر في 11-7- 1975، المادة 17، فهل يا ترى يحذو مشرعونا يوما حذو المشرع الفرنسي من جديد ويقومون بإلغاء هذه المواد من قوانين العقوبات؟

بقيت كلمة أخيرة بخصوص الزنا في الشريعة:

رأينا فيما تقدم أن رؤية رجل وامرأة في ممارسة جنسية من شهود أربعة بالشكل الذي حددته الشريعة: كالمرود في المكحلة أمر في حكم المتعذر، أو كما قال الإمام الغزالي: ((وهذا قط لا يتفق))، وذلك رغبة من الشارع في ستر الفواحش، فلا تبقى في الغالب إلا حالتين، الأولى: إقرار الزاني بفعل الزنا، ونذكر هنا أن الإقرار مبادرة شخصية من مرتكب الفعل هدفها في الغالب تطهير النفس بالعقوبة؛ فماعز قال للرسول بعد اعترافه بالزنا: يا رسول الله طهرني. والغامدية تطلب بذات الأمر: تطهير نفسها بالعقوبة وتصر على ذلك، فحين يقول لها الرسول ﷺ بعد إقرارها: ((**ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه**))، ترد قائلة باحتجاج خفي: ((**أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعز**)).

وأخيرا نقول: حين تذكر المرأة أنها استطاعت أن تحقق تقدما في كذا ميدان: في العمل، في دراسات أو بحوث علمية وأدبية مثلا، وحين تذكر أن كذا قانون قد شرع لصالحها رافعا عنها الغبن باعتبارها أنثى، حين تذاكر كل هذا عليها أن تتذكر أيضا أو هي يجب أن تعرف أن هناك موادا في صفحات متفرقة من كتب القانون تهدد وجودها في كل لحظة، وتجعل من الرجل قاضيها وجلادها في آن معا، وبمقارنة نصفي الصورة فمن الأكيد أن بريق كل المكاسب التي اعتقدت المرأة بأنها حققتها سيتلاشى ويضمحل.

أن المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة يتمثل في خضوعهما للقانون دون تميز باعتبار الجنس وهو ما كفلته لها الشريعة عبر قواعد الزنا وللعان وما حرمتها منها القوانين الوضعية.

لقد ألغت الشريعة منذ أكثر من أربعة عشر قرنا قانون الغاب في علاقة الرجل بالمرأة؛ حيث الرجل هو الأقوى وبالنتيجة المتحكم، وها هي القوانين الوضعية، عبر قواعد الزنا، تضعها من جديد، جسدا وروحا، تحت تصرفه.



وبالنسبة لجرائم غسل العار بالذات نقول: إن كان صحيحا أنها قليلا ما تحدث، بل حتى لو لم تجد النصوص الخاصة بها مجالا قط للتطبيق، فإن وجودها ذاته بين مواد القانون هو سبة وإهانة عظيمة للمرأة[100].

المبحث الثالث: في أحكام الاعتداء على الشرف:

المطلب الأول: الاعتداء على الشرف بالزنا وحكم الصيال فيه.

إذا زنا الرجل بامرأة برضاها فقد اعتدى بذلك على شرفا وانتهك حدا من حدود الله تعالى .

أما لو اعتدى الرجل على امرأة بغير رضاها فيسمى ((اغتصابًا)) وحكمه كالتالي:

كما ذكرنا أنه لا حد على مكرهة على الزنا؛ لقوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ [الأنعام: 115]، ولقوله تعالى: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ [البقرة: 173] ... إلخ.

كما أنه لا حد على الرجل -على الأرجح- إذا أكره على الزنا؟ لأنه الإكراه يتساوى أمامه الرجل والمرأة، ولأن الانتشار قد يكون طبعًا وهو دليل الفحولية أكثر مما هو دليل الطواعية؛ ولأن القول بأن التخويف ينافي الانتشار غير صحيح؛ لأن المكره يخوف عند ترك الفعل لا عند إتيانه والفعل ذاته لا يخاف منه، وفضلًا عن ذلك فإن الإكراه شبهة، والحدود تدرأ عندهم بالشبهات[101].

غير الكاساني من الحنفية، لا يوجبون الحد على المرأة؛ لقوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾ [النحل: 106] وبهذا المعنى حكم عمر في الوليدة التي استكرهت، فلم يقم عليه الحد[102].

وعند الشافعية: لو أكرهت فمكنت من نفسها لم تحد، ومعنى المكرهة أن تكون مكرهة قبل الإيلاج، أما لو مكنت من نفسها قبل الإيلاج كانت مطاوعة(103).

المطلب الثاني: الاعتداء على الشرف بغير الزنا كالكلام ونحوه:

وهذا ما اصطلح عليه الفقهاء بلفظ القذف وهو الرمي بالزنا لحر مكلف مسلم بنفي نسب عن أب أو جد أو بزنا(104).

وقذف المحصن والمحصنة من الكبائر قال تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا وأولئك هم الفاسقون﴾ [النور: 4] وقال تعالى: (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم) [النور: 23].

ما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((**اجتنبوا السبع الموبقات**)) قالوا: يا رسول الله، وما قال ابن هانئ: ؟ قال: ((**الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات**))(105)

المطلب الثالث: ضابط تعزير المرأة وتأديبها من زوجها أو ولي أمرها:

تأديب الزوجة الناشز مشروع(106) ؛قال عزَّ وجلَّ: ﴿**الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللائي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليًا كبيرا**﴾ [النساء: 34].



قال القرطبي؛ ولى الله تعالى الأزواج ذلك دون الأئمة، وجعله لهم دون القضاة بغير شهود ولا بينات ائتمانًا من الله تعالى للأزواج على النساء[107].

فالتأديب في تطبيقه لا يتعلق بكل زوجة، وإنما الزوجة المشاكسة الناشزة، وإذا كان واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أسند الشارع لكل أد، فإن صلاح الأسرة يفرض واجبات عينية على الرجل وهو رئيس الأسرة تأتي في مقدمتها إصلاح شأن امرأته؛ لأن في صلاحها صلاح البيت كله، بل المجتمع كله[108].

أما عن الضرب، فاتفق الفقهاء على أن مما يؤدب به الرجل زوجته عند نشوزها الضرب الضرب؛ للآية السابقة[109].

أما عن ضابط الضرب، فهو الضرب غير المدمي ولا المبرح ولا الشائن ولا المخوف، وهو الذي لا يكسر عظمًا ولا يشين جارحة كاللكزة ونحوها؛ لأن المقصود منه الصلاح لا غير.

والضرب المبرح هو ما يعظم ألمه عرفًا، أو ما يخشى منه تلف نفس أو عضو أو ما يورث شيئًا فاحشًا، أو الشديد أو المؤثر الشاق قال بعضهم: لعله من برح الخفاء إذا ظهر، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: ((**اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن فاضربوهن ضربًا غير مبرح**))[110].

وقال آخرون يجتنب الوجه والمالك تكرمة له؟ فعن معاوية القشيري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قلت: يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: ((**أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت**)).

الخاتمة:

قد خلص البحث بحمد الله وتوفيقه إلى مجموعة من التوصيات المهمة والتي لا بد منها لحماية المجتمع من الانحراف والزلل، وهي تتلخص فيما يلي:

1- ضرورة تعظيم شأن السلطان والحاكم واحترام المرجعيات التنفيذية في البلاد، حتى لا تصبح الأمور فوضى يأخذ القوي حقه بيده.

2- خطورة الجرائم وتفشيها في المجتمعات ومنها جرائم القتل الذي أغلظ فيه الشارع الحكيم العقوبة.

3- ضرورة الحفاظ على الأعراض والدماء وحرمتها وأنها من الضروريات الخمس التي أمر الشرع بالحفاظ عليها.

4- الولاية على النساء منوطة بمراعاة ضوابط الشرع، وعدم التعسف في استعمال ذلك الحق من القوامة على المرأة.

5- ضرورة نشر التوعية في المجتمع بخطورة الزنا وعواقبه وما يؤدي إليه من آثار على الفرد والمجتمع.

6- راعى الشارع الحكيم الظروف النفسية لمن وقع عليهم الاعتداء على الشرف وأجاز له الصيال وهو دفع الشر بأدنى الطرق وعدم مجاوزة الحد المشروع في ذلك.

7- المسارعة في تزويج النساء إذا تقدم لهن الأكفاء، وعدم عضل الأولياء، وأن ذلك يؤدي إلى الوقوع في الفواحش والزنا، وضرورة تيسير أسباب الزواج وطرقه.

فهرس المصادر والمراجع:

أولا: كتب الفقه:

المذهب الحنفي:

- مختصر الطحاوي، للطحاوي، أيج- أيم- سعيد كمين.
- شرح معاني الآثار، الطحاوي، عالم الكتب1414هـ/ 1994م.
- مختصر اختلاف العلماء، أبو بكر ألجصَاص، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ/ 1996م.
- تحفة الفقهاء، السمرقندي، دار الكتب العلمية، 1405هـ/ 1984م.
- المبسوط، السرخسي، دار المعرفة، 1406هـ/ 1986م.
- بدائع الصنائع، ، الكاساني، دار الكتب العلمية.
- الهداية، المرغيناني، دار الكتب العلمية، 1410هـ/ 1990م.
- الاختيار، عبد الرحمن بَن محَمود المحصلي، دار الفكر العربي، 1423هـ/ 2002م.
- تبيين الحقائق، ، الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي.
- العناية، ، البابرتي، الحلبي، 1389هـ/ 1970م.
- البناية، ، العيني، دار الفكر، 1401هـ/ 1981م.
- ملتقى الأبحر، ، الحلبي، مؤسسة الرسالة، 1409هـ/ 1989م.
- البحر الرائق، ابن نجيم المصري، دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م.
- تكملة البحر الرائق، ، الطوري القادري الحنفي، دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م
- تكملة شرح فتح القدير، القاضي زاده أفندي، الحلبي، 1389هـ/ 1970م.
- حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، دار عالم الكتب.
- اللباب شرح الكتاب، ، عبد الغني الغنيمي الحنفي، دار إحياء التراث العربي، 1412هـ/ 1991م.

- التسهيل الضروري، محمد عاشور الهي البرني، دار الإيمان، 1414هـ/ 1994م.

المذهب المالكي:

- المدونة الكبرى، سحنون التنوخي، دار الفكر، 1986م.
- النوادر والزيارات، ابن أبى زبير القيرواني، دار الغرب الإسلامي، 1999م.
- عيون المجالس، القاضي عبد الوهاب، مكتبة الرشد.
- المعونة، القاضي عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، 1998م.
- الكافي لابن عبد البر، ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، 2000م.
- التمهيد، ابن عبد البر، الفاروق الحديثة، 2001م.
- الاستذكار، ، ابن عبد البر ، مؤسسة الرسالة، 1993م.
- المنتقى، الباجي، دار الكتاب العربي، 1331هـ.
- بداية المجتهد، ابن رشد الحفيد، دار ابن حزم، 1995م.
- عقد الجواهر الثمينة، ابن شاس، دار الغرب الإسلامي، 2003م.
- الذخيرة، القرافي، دار الغرب الإسلامي، 1994م.
- التاج والإكليل، المواق، دار الكتب العلمية، 1995م.
- كفاية الطالب مع حاشية العدوي، ابن أبي الحسن المصري، دار الفكر.
- مواهب الجليل، الخطاب الرعيني، دار الكتب العلمية، 1995م.
- حاشية الدسوقي، الدسوقي، ، دار إحياء الكتب العربية.
- الفواكه الدواني، النفراوي المالكي، مصطفى الحلبي، 1995م.
- شرح فتح الجليل، محمد عليش، دار صادر.

المذهب الشافعي:

- الأم، الشافعي، دار كتاب الشعب.
- الحاوي الكبير، الماوردي، دار الكتب العلمية، 1414هـ/ 1994م.
- السنن الكبرى، البيهقي، الكتب العلمية.
- معرفة السنن والآثار، البيهقي، دار الوعي حلب القاهرة.

- المهذب، الشيرازي.
- الوسيط، الغزالي، الكتب العلمية.
- التهذيب، الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م.
- شرح السنة، البغوي، المكتب الإسلامي.
- البيان، العمراني، دار المنهاج، 1421هـ/ 2000م.
- العزيز، الرافعي، الكتب العلمية، 1417هـ/ 1997م.
- روضة الطالبين، النووي، المكتب الإسلامي، 1405هـ/ 1985م.
- المجموع، المطيعي، إحياء التراث العربي، 1415هـ/ 1995م.
- تصحيح التنبيه، النووي، مؤسسة الرسالة، 1417هـ/ 1996م.
- تذكرة النبيه، الإسنوي، مؤسسة الرسالة، 1417هـ/ 1996م.
- شرح مسلم، النووي، الريان للتراث، 1407هـ/ 1987م.
- طرح التثريب، أبو زرعة، أم القرى.
- أسنى المطالب، الأنصاري، الكتاب الإسلامي.
- فتح الوهاب، الأنصاري، مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- الفتاوى الكبرى، ، ابن حجر الهيمتي، المشهد الحسيني.
- حاشيتا قليوبي وعميرة، قليوبي وعميرة، إحياء الكتاب العربية.
- مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، مصطفى البابي الحلبي .
- نهاية المحتاج، الرملي، مصطفى البابي الحلبي .
- حاشية الجمل، الجمل ، إحياء التراث العربي.
- الشرواني والعبادي، دار صادر بيروت.

المذهب الحنبلي:

- المسائل الفقهية، أبو يعلي، مكتبة المعارف، 1405هـ.
- الإفصاح، ابن هبيرة، مجموعة شركات فجر للطباعة.
- التحقيق، ابن الجوزي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ.

- تنقيح التحقيق، الذهبي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- الكافي، ابن قدامة، دار هجر ، 1417هـ.
- المغني، ابن قدامة، دار هجر، 1417هـ.
- المقنع، ابن قدامة، وزارة الشئون الإسلامية.
- الشرح الكبير، ابن قدامة، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة.
- الممتع، زين الدين التنوخي، دار خضر، 1418هـ.
- الواضح، عبد الرحمن الضرير، دار خضر، 1421هـ.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، دار إحياء الكتب العربية.
- الفروع، ابن مفلح، عالم الكتب، 1404هـ.
- الأخبار العلمية، البعلي الدمشقي.
- المبدع، ابن مفلح، المكتب الإسلامي، 1980م.
- الإنصاف، المرداوي، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة.
- كشاف القناع، البهوتي، عالم الكتب، 1403هـ.
- شرح منتهى الإرادات، البهوتي.
- مطالب أولي النهى، الرحيباني، 1421هـ.
- منار السبيل، ابن ضويان، مؤسسة قرطبة، 1412هـ.
- حاشية الروض المربع، النجدي، 1417هـ.
- التوضيح، الشويكي، المكتبة المكية، 1418هـ.

ثانيا: باقي المراجع:

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (1408هـ - 1412هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.
- الأحكام الوسطى: لعبد الحق الإشبيلي: تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي. الطبعة الأولى (1416هـ). مكتبة الرشد –الرياض.



- الأدب المفرد: لمحمد بن إسماعيل البخاري، خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثالثة (1409هـ). دار البشائر الإسلامية –بيروت.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1399هـ). المكتب الإسلامي.

- الاستذكار: لابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (1414هـ). دار قتيبة – دمشق، ودار الوعي –حلب.

- الإستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري، ابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد عبد الوهاب فايد. دار الشعب –القاهرة.

- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لعلى بن محمد بن سلطان القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ. الطبعة الثانية (1406هـ). المكتب الإسلامي –بيروت.

- الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف: لأبي بكر محمد ابن إبراهيم النيسابوري، ابن المنذر تحقيق: الدكتور صغير أحمد بن محمد حنيف. الطبعة الأولى (1405هـ - 1413هـ). دار طيبة – الرياض.

- بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها (شرح شكل الآثار): للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (1415هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.

- تاريخ بغداد: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. الطبعة الأولى (1391م). مكتبة الخانجي –القاهرة.

- تغليق التعليق: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور سعيد عبد الرحمن القزقي. الطبعة الأولى (1405هـ). المكتب الإسلامي –بيروت، دار عمار –الأردن.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الأولى (1399م). مكتبة الكليات الأزهرية –القاهرة.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، ابن عبد البر. تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف –في المملكة المغربية –الطبعة الأولى.

- التمهيد، ترتيب دار الفاروق الحديثة – القاهرة.
- تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى (1325هـ). مؤسسة الرسالة- بيروت.
- تهذيب سنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الزرعي، ابن قيم الجوزية. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي الطبعة الأولى (1400هـ)، دار المعرفة –بيروت.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الثانية (1403هـ - 1413هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.
- الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي –بيروت.
- الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم). الطبعة الأولى (1371هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –الهند. تصوير دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تصوير دار الفكر.
- الدعاء: لسليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني. تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاريي. الطبعة الأولى (1407هـ). در البشائر الإسلامية، بيروت.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر الدمشقي، ابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيبي الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط الطبعة الثالثة عشر (1406هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.
- السنن لأبي داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد الدعاس،وعادل السيد. الطبعة لاأولى (1388هـ). دار الحديث –بيروت.
- السنن: لسعيد بن منصور الخراساني:
(أ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (1403هـ). الدار السلفية –لهند.
(ب) تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الطبعة الأولى (1414هـ). دار الصميعي –الرياض.

- السنن: لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.الطبعة الأولى (1404هـ). حديث أكادمي، باكستان.

- السنن: لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير دار الفكر.

- السنن الصغرى (المجتبى): لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. ترقيم عبد الفتاح أبو غدة. تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

- السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق دكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كروي. الطبعة الأولى (1411هـ). دار الكتب العلمية –بيروت.

- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الطبعة الأولى (1344هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. الطبعة الثانية (1402هـ - 1405هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.

- صحيح ابن خزيمة (محمد بن إسحاق بن خزيمة). تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي –بيروت.

- صحيح البخاري: (مع شرحه فتح الباري). ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة الطبعة السلفية –دار المعرفة –بيروت.

- صحيح سنن ابن ماجة: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى مكتب التربية.

- صحيح سنن أبي داود: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1408هـ). مكتب التربية.

- صحيح سنن الترمذي: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1408هـ). مكتب التربية.

- صحيح الترغيب والترهيب: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثالثة (1409هـ). مكتبة المعارف –الرياض.

- صحيح سنن النسائي: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1409هـ). مكتب التربية.

- ضعيف الأدب المفرد: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (1414هـ). دار الصديق- السعودية.
- ضعيف الجامع الصغير وزياداته ((الفتح الكبير)): للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثانية (1408هـ). المكتب الإسلامي- بيروت.
- ضعيف سنن ابن ماجه: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1409هـ). المكتب الإسلامي- بيروت.
- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1411هـ). المكتب الإسلامي.
195- ضعيف سنن النسائي: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (1411هـ). المكتب الإسلامي.
- العلل: للدارقطني علي بن عمر (من ج1- 11). تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى (1405- 1412هـ). دار طيبة، المدينة المنورة.
- العلل الكبير للترمذي: بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق ودراسة: حمزة ديب مصطفى. الطبعة الأولى (1406هـ). مكتبة الأقصى، عمّان.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي القرشي. تحقيق: خليل الميس. الطبعة الأولى (1403هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.
- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحت مراقبة محمد معيد خان. الطبعة الأولى (1384هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند.
- غريب الحديث: لأبي سليمان حمد بن محمد، الخطابي. تحقيق: عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي. الطبعة الأولى (1402هـ- 1403هـ). دار الفكر – دمشق.
- الفتاوى الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، شيخ الإسلام ابن تيمية. تقديم حسنين محمد مخلوف. تصوير دار المعرفة – بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محبد الدين الخطيب. مصورة الطبعة السلفية، دار المعرفة – بيروت.

- القاموس الميحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: مكتب التراث بالرسالة. الطبعة الثانية (1407هـ). مؤسسة الرسالة – بيروت.

- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي ا لجرجاني: تحقيق: د. سهيل زكار، وقراءة وتدقيق يحيى مختار غزاوي. الطبعة الثالثة (1409هـ)، دار الفكر – بيروت.

- كشف الأستار عن زوائد الرزار: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (1399هـ- 1405هـ). مؤسسة الرسالة – بيروت.

- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. لطبعة الأولى(1329هـ).

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لأبي حاتم محمد بن حبان التيمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، بحلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي – بمساعدة ابنه محمد.

- المحلي، ابن حزم، دار التراث ، الأولى

- البحر الزخار، الشوكاني، دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001م، الأولى

- المراسيل: لأبي داود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (1408هـ). مؤسسة الرسالة – بيروت.

- مسائل الإمام أحمد: تأليف أبي داود السجستاني. تحقيق: طارق عوض مكتبة ابن تيميه- القاهرة.

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. تحقيق: زهير الشاويش. الطبعة الأولى (1394هـ- 1400هـ). المكتب الإسلامي – بيروت.

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: برواية ابنه أبي الفضل صالح. تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد. الطبعة الأولى (1408هـ). الدار العلمية – الهند.

- مسائل الإمام أحمد رواية الكوسج. تحقيق: خالد الرباط، دار الهجرة.

- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. ط الهند.

- المسند: لأبي سليمان بن داود بن الجارود، الطيالسي. تصوير دار المعرفة – بيروت.

- المسند: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: حسين الأسد. الطبعة الأولى (1404هـ). دار المأمون للتراث، دمشق.

- مسند الشاميين: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب – الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (1409هـ). مؤسسة الرسالة – بيروت.

- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: لأحمد بن أبي بكر، البوصيري –تصوير دار الكتب العلمية.

- المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، ابن أبي شيبة – دار الكتب العلمية.

- المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (1390هـ). المكتب الإسلامي – بيروت.

- معالم السنن (شرح سنن أبي داود): لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب ابن قيم الجوزية). تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة (1400هـ). دار المعرفة – بيروت.

- المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني. تحقيق: طارق عوض الله. دار الحرمين – القاهرة.

- المعجم الصغير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني. مع تخريجه (الروض الداني). تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. الطبعة الأولى (1405هـ). المكتب الإسلامي – بيروت، دار عمار – عمان.

- المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ج1– 3). الطبعة الأولى (1319هـ)، الدار العربية للطباعة، بغداد.

- معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (1411هـ). جامعة الدراسات الإسلامية: باكستان، دار قتيبة: دمشق، دار الوعي: حلب، دار الوفاء: القاهرة.

- معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، دار الوطن.



- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: السيد معظم حسين. الطبعة الثانية (1397هـ). المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبي العباس القرطبي. تحقيق: محيي الدين مستو ويوسف علي بديوي. الطبعة الأولى (1417هـ). دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب.

- مكارم الأخلاق ومعاليها: لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد السامري، الخرائطي. تحقيق: د. سعاد سليمان الخندقاوي. الطبعة الأولى (1411هـ- 1991م). مطبعة المدني – مصر.

- الموضح لأوهام الجمع والتفريق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي. الطبعة الثانية (1405هـ). تصوير دار الفكر الإسلامي.

- الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي، ابن الجوزي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الطبعة الثانية (1403هـ). دار الفكر – بيروت.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى (1412هـ). دار المعرفة – بيروت.

- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق: أعضاء المجلس العلمي بدلهي- الهند. المطبعة الأولى (1938م). دار المأمون- القاهرة.

- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي. الطبعة الثانية (1399هـ). دار الفكر.

- نيل الأوطار، الشوكاني، دار الكلم الطيب، 1419هـ/ 1999م، الأولى.

الهوامش :

(1) رواه البخاري (7289) كتاب: الاعتصام، باب: ما يكره من كثرة السؤال، ومسلم (2358) كتاب: الفضائل، باب: توقيره صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله.. . من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(2) "لسان العرب" 1/ 604-607، "تاج العروس" 16/ 101. مادة (جرم).

(3) "معجم مقاييس اللغة" ص556، "القاموس المحيط" ص1064، "تاج العروس" 12/ 296-297، "لسان العرب" 4/ 2241-2244. مادة (شرف).

(4) المصباح المنير مادة: قتل.

(5) لسان العرب مادة: قتل.

(6) العناية 8/ 244 ط/ مصطفى الحلبي/ الأولى 1389هـ - 1970م.

(7) التعريفات للجراجاني ص/ 55.

(8) القوانين الفقهية ص339 ط/ الكتب العلمية الأولى.

(9) روضة الطالبين 9/ 23، 24.

(10) ((المغني)) 7/ 639 على نفقة الدولة ط/ الربعة 1419هـ - 199م.

(11) الاختيار التعليل المختار 5/ 22 ط/ دار المعرفة ط/ الثانية 1423هـ 2002م.

(12) الاختيار التعليل المختار 5/ 22.

(13) ((روضة الطالبين)) 9/ 122.

(14) ((المغني)) 7/ 639.

(15) ((المغني)) 7/ 639.

(16) رواه البخاري (67).

(17) القوانين الفقهية لابن حزم ص339.

(18) روضة الطالبين 9/ 122.

(19) ((المغني)) 7/ 639.

(20) فتح القدير 9/ 140.

(21) روضة الطالبين 9/ 122.

(22) ((المغني)) 7/ 630.

(23) المرجع السابق.

(24) المرجع السابق.

(25) فتح القدير 4/ 355.

(26) مغني المحتاج 4/ 4 ط دار إحياء.

(27) الاختيار 5/ 25، ((المغني)) 7/ 651.

(28) فتح القدير تكملته 9/ 148، مغنى المحتاج 3/ 25.

(29) رواه الترمذي (2035) وقال: حديث لا يصح لا يعرف إلا من هذا الوجه وإسحاق من عبد الله تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل. وابن ماجه (2735) والبيهقي في ((السنن الكبرى)) 6/ 220 وصححه الألباني في صحيح وضعيف ابن ماجه.

(30) التمهيد 21/ 256-259.

(31) الأم 6/ 30، روضة الطالبين 10/ 190، المهذب 2/ 225،

(32) الكافي 4/ 246، المغني 9/ 153-154، كشاف القناع 6/ 156.

(33) رواه مسلم (1498) (14) كتاب: اللعان.

(34) رواه مسلم (1498) (15).

(35) رواه مسلم (1498) (16).

(36) رواه البخاري (7416) كتاب: التوحيد، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغير من الله، رواه مسلم (1499) كتاب: اللعان.

(37) رواه مسلم (1711)

(38) شرح النووي على صحيح مسلم 10/ 131.

(39) فتح الباري 13/ 400.

(40) مصنف ابن أبي شيبة (27879)

(41) مصنف ابن أبي شيبة (27880)

(42) مصنف ابن أبي شيبة (27882)

(43) مصنف ابن أبي شيبة (27883)

(44) تبيين الحقائق 9/ 99، البحر الرائق 5/ 69-70، منحة الخالق 5/ 69-70، حاشية ابن عابدين 4/ 63-64.

(45) تبيين الحقائق 9/ 99.

([46]) حاشية ابن عابدين 4/ 63-64

(47) المغني 9/ 153-154، كشاف القناع 6/ 156.

(48) المهذب 2/ 225.

(49) روضة الطالبين 10/ 190.

(50) الأم 6/ 30.

(51) التمهيد 21/ 256.

(52) روضة الطالبين 10/ 190.

([53]) التمهيد 21/ 256

(54) المهذب 2/ 225

([55]) مصنف ابن أبي شيبة (27885)

([56]) مصنف ابن أبي شيبة (27881)

([57]) التمهيد 21/ 258

([58]) التمهيد 21/ 256.

(59) التمهيد 21/ 256.

(60) الكافي 4/ 246.

(61) المغني 9/ 153-154.

(62) كشاف القناع 6/ 156.

(63) تبيين الحقائق 9/ 99.

([64]) حاشية ابن عابدين 4/ 63-64.

([65]) حاشية ابن عابدين 4/ 63-64.

(66) ((لسان العرب)) مادة: زنا.

(67) ((تفسير القرطبي)) 12/ 154.

(68) ((تفسير الرازي)) 23/ 154.

(69) ((المغني)) 8/ 156.

(70) متفق عليه رواه البخاري (2475) كتاب المظالم والغصب، باب النهي بغير إذن صاحبه ومسلم (79) كتاب الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية.

(71) ((المفصل في أحكام المرأة وبين المسلم في الشريعة الإسلامية)) 5/ 29، 30ط / موسسة الرسالة ط/ الثالثة 1417هـ - 1997م د/ عبد الكريم زيدان.

(72) ((المغني)) 8/ 198 ((مغني المحتاج)) 4/ 149.

(73) رواه مسلم (1498) كتاب اللعان.

(74) رواه أبو داود (3826) 11/ 500 كتاب الحدود باب رجم ماعز بن مالك وابن حبان في صحيحه (4478) 18/ 304.

(75) ((شرح فتح القدير)) 5/ 4، ((المغني)) 8/ 191.

(76) الطرق الحكيمة ص6 ط/ مطبعة المدني.

(77) المرجع السابق.

(78) فتح القدير 5/ 4.

(79) حاشية الجمل 4/ 130، ط/ المكتبة الإسلامية.

(80) ((المغني)) 8/ 210.

(81) ؟؟؟

(82) حاشية الدسوقي 4/ 319 ط/ دار الفكر.

(83) القوانين الفقهية ص270.

(84) نهاية المحتاج 7/ 123 ط/ الحلبي 1967م.

(85) الفتاوى الهندية 1/ 516 ط/ دار إحياء التراث العربي.

(86) كشاف القناع 5/ 400 ط/ عالم الكتب 1983م.

(87) ((المغني)) 8/ 166.

(88) ((بدائع الصنائع)) 7/ 39.

(89) رواه مسلم (1690) كتاب الحدود، باب: حد الزنى.

(90) ((شرح صحيح مسلم)) للنووي 11/ 189 ط/ دار الريان 1407هـ 1987م.

(91) رواه البخاري (6878) كتاب الديات باب قوله تعالى: أن النفس بالنفس، مسلم (1676) كتاب القسامة باب ما يباح به دم المسلم.

(92) الاغتصاب أو الإكراه على الزنا ص13، 14 د/ نشوى العلواني ط- دار ابن حمزة ط/ الأولى 1424هـ- 2003م.

(93) كشف الحفا ومزيل الإلباس 1/ 344 العجلوني ط1/ الرسالة (ثانية).

(94) ((الزنا عبر العصور وموقف الأديان منه)) ص25 د/ رياض العبد الله.

(95) ((روضة المحبين)) ص411 لابن القيم.

(96) تفسير القرطبي 12/ 161.

(97) ((فتح القدير)) 4/ 129.

(98) المغني 8/ 187.

(99) المفصل في أحكام المرأة ولبيت المسلم 5/ 136.

(100) ((أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد)) ص232 د/ شيماء الصراف ط/ دار القلم باريس الأولى 2001م.

(101) ((التشريع الجنائي الإسلامي)) 2/ 364، 365.

(102) ((بدائع الصنائع)) 7/ 178، ((الطرق الحكمية)) ص6.

(103) ((الفتاوى الهندية)) 2/ 150.

(104) ((الاختيار)) 3/ 280، ((المغني)) 8/ 215.

(105) رواه البخاري (2766) كتاب الوصايا باب: قول الله تعالى: ((إن الذين يأكلون أموال اليتامى)). ومسلم (87) كتاب الإيمان باب: بيان الكبائر وأكبرها.

(106) ((تفسير القرطبي)) 5/ 168- 169.

(107) المرجع السابق 5/ 173.

(108) ((الزواج في الفقه الإسلامي)) ص195ط/ دار الجامعة الجديدة 2006م.

(109) ((بدائع الصنائع)) 2/ 334، كشاف القناع 5/ 209.

(110) رواه مسلم 8/ 12 كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ.